



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

دور أدوات التكنولوجيا المالية في ضبط المعروض النقدي للحد من التضخم في الجزائر

The Role of Financial Technology (FinTech) Tools in Regulating Money Supply to Curb Inflation in Algeria

عبدالحفيظي امحمد، **abdelhafidi.mhamed**^{1*}, abdelhafidi.mhamed@yahoo.com

abdelhafidi.mhamed@univ-alger3.dz

¹ محاضر أ، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

تاريخ النشر: 2026/06/02

تاريخ القبول: 2026/05/30

تاريخ الإرسال: اليوم/الشهر/السنة

الكلمات المفتاحية

ملخص

هدف هذا البحث الى دراسة دور استعمال أدوات التكنولوجيا المالية في ضبط عرض النقود للحد من التضخم في الجزائر ، والذي يعتبر من المواضيع الحديثة والأكثر أهمية ، حيث توفر التكنولوجيا المالية أدوات مالية تتميز بالسرعة والسهولة ما حسن من نوعية الخدمات المالية التقليدية، وبالتالي العمل على توفير بيئة مصرفية ومالية أكثر حداثة وفي بحثنا انطلقنا من فرضية مفادها إمكانية استخدام أدوات التكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي الجزائري ومدى أهميتها في ضبط عرض النقود وبالتالي إمكانية التحكم في التضخم، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها لا تزال الجزائر متأخرة في مجال استعمال أدوات التكنولوجيا المالية على نطاق واسع، وهذا ما أدى إلى عدم إمكانية قياس انتقال اثر استخدام أدوات التكنولوجيا المالية في ضبط عرض النقود، كما تم قياس معيار cim وتبين أن استخدام الابتكارات المالية لا يزال ضعيف جدا من قبل القطاعات الاقتصادية .

تصنيف JEL: O33 ؛ E31 ؛ E24

Abstract

Keywords

This research aims to study the role of utilizing Financial Technology (FinTech) tools in regulating the money supply to curb inflation in Algeria, which is considered one of the modern and most significant topics. FinTech provides financial instruments characterized by speed and ease, which has enhanced the quality of traditional financial services, thereby working towards providing a more modern banking and financial environment.

In our study, we proceeded from the hypothesis that FinTech tools can be integrated into the Algerian financial and banking sector, and explored their importance in regulating the money supply to potentially control inflation. Among the most significant results achieved is that Algeria still lags in the large-scale adoption of FinTech tools. This has led to the inability to measure the transmission effect of using FinTech tools on regulating the money supply. Furthermore, the CIM (Currency in Circulation to Money Supply) criterion was measured, revealing that the use of financial innovations by economic sectors remains very weak.

FinTech Tools
; Money
Supply ;
Inflation;
Algeria.

JEL Classification Codes : O33 ; E31 ; E24

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: abdelhafidi.mhamed@yahoo.com

1. مقدمة:

يبرز قطاع التكنولوجيا المالية كأحد القطاعات التي تتلقى الدعم من قبل صناع القرار في اغلب دول العالم ، حيث شهد التكنولوجيا المالية حضورا واسعا في تقديم الخدمات المالية، الأمر الذي ساهم في تحقيق مستويات عالية من الشمول المالي في العديد من دول العالم، ويعود ذلك إلى ما يتيح من حلول وابتكارات، تمكن من الحصول على خدمات مالية مبتكرة للمؤسسات والأفراد بأحدث التقنيات والوسائل، وهذا ما دفع بعديد الدول إلى اعتماد هذه التطورات والاستفادة منها ، لما تتيحه من مزايا لتطوير بيئة العمل فيها.

ويعتبر قطاع الخدمات عموما والبنوك وشركات التأمين على وجه خاص، مجالا خصبا نحو تطبيق مختلف تقنيات التكنولوجيا المالية، الأمر التي يساهم في معالجة البيانات وضبط الرقابة المناسبة وتحقيق الموثوقية، والسرعة ودقة المعاملات المقدمة، بالإضافة إلى إمكانية عرضها على مختلف الأطراف وفي أي وقت، دفع هذا الأمر بان يكون قطاع التكنولوجيا المالية المساهم الرئيسي في تعزيز الشمول المالي، ودعم الخدمات المالية الموجهة لكل الفئات، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من الشركات المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية، بيذا أن الواقع في الجزائر عرف الاهتمام بهذا المجال بشكل متأخر ومحدود، في ظل غياب يعود لمجموعة من الأسباب، وفي هذا السياق تبادرا لنا طرح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

كيف يؤثر استخدام أدوات التكنولوجيا المالية في ضبط عرض النقود وبالتالي التحكم في التضخم في الجزائر؟

أسئلة البحث: يندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية وهي أدواتها؟
- هل توجد أرضية قانونية وتشريعية لتبني واستعمال أدوات التكنولوجيا المالية في الجزائر؟
- هل يساهم استعمال أدوات التكنولوجيا المالية في إدارة عرض النقود بشكل كبير وبالتالي العمل على التحكم في التضخم؟

فرضيات البحث: يركز بحثنا على فرضية أساسية :

يساهم الاستعمال الواسع لأدوات التكنولوجيا المالية في ضبط عرض النقود والحد من التضخم في الجزائر .
المنهج المتبع: بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والتي تتناول دور أدوات التكنولوجيا المالية في ضبط المعروض النقدي للحد من التضخم في الجزائر، ومن أجل الإحاطة بجوانب البحث والاجابة على الإشكالية المطروحة، وإختبار مدى صحة الفرضية المقدمة ، فلقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال جمع المعلومات إذ إطلعنا على الدراسات المختلفة التي تمكنا من الحصول عليها في مجال التكنولوجيا المالية، والعرض النقدي والتي تخدم هذه الدراسة، وإعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات المقدمة ودراسة العلاقة بين المتغيرات .

1. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. مدخل حول التكنولوجيا المالية:

تعددت التعاريف المتعلقة بمصطلح التكنولوجيا المالية لتعدد مجالاتها وتطورها المستمر وعليه نذكر:

أ. مفهوم التكنولوجيا المالية

يشير مصطلح التكنولوجيا المالية Financial Technology (Fintech) إلى دمج وتوظيف استخدامات التقنيات التكنولوجية المرتبطة بالانترنت، في قطاع الخدمات التجارية وصناعة الخدمات المالية والمصرفية، وخدمات التأمين والاستثمار (ساوين، فريدون، و باسمه، 2025) ، ويمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات المالية، من أجل ضمان فعالية في الأداء وبتكلفة منخفضة (مليكة و يوسف، 2018) ، وتشير في معناها الواسع الى تطبيق التكنولوجيا في الصناعة المالية من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة، كالاقراض والاستثمار وكذا وسائل الدفع، ناهيك عن إدارة المخاطر وتحليل البيانات، والتأمين، إذن بهذا تعمل على استخدام المبتكر للتكنولوجيا في توفير وتصميم خدمات ومنتجات مالية متطورة (بنيزة و بوكثير، 2023) ، وقد عرفها صندوق النقد العربي أنها وسائل تقنية تستخدم للحصول على خدمات مالية، تؤدي إلى تعظيم الاستفادة لكل من مقدم الخدمة والمستفيد منها (المصرفية، 2022) ، وفي سنة 2018 استحدث صندوق النقد الدولي بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي أجندة بالي للتكنولوجيا المالية تهدف بشكل أساسي إلى النظر في كيفية تغيير الابتكار التكنولوجي، لتقديم الخدمات المالية التي سوف يكون لها الأثر في تحقيق الكفاءة والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي والشمول والنزاهة (جازية و قصي، 2023) .

ب. المزايا التي تحققها التكنولوجيا المالية في الخدمات المصرفية

- تكتسب التكنولوجيا المالية أهمية بالغة نظرا لما تتيحه من مزايا عند التطبيق ومن مجملها نذكر: (نورا رعد و ايسر ياسين، 2025)
 - تعزز التكنولوجيا المالية الأداء المالي والشمول المالي ، وتساهم في إيجاد نشاط اقتصادي متنوع وذلك من خلال ما توفره من ابتكارات؛
 - توفر التكنولوجيا المالية خاصية السهولة في عملية التمويل، خاصة للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمؤسسات الناشئة من خلال ما تطرحه من ابتكارات موجهة لمجال منح القروض والتمويل؛
 - تمنح التكنولوجيا المالية للجهات الرقابية ميزة المتابعة للمصارف والمؤسسات المالية لالتزامها وامتثالها للقواعد التنظيمية والتوجيهات، والقوانين المتعلقة بإدارة السيولة، والحد من المخاطر بما يحقق نوع من الاستقرار المالي؛
 - توفر التكنولوجيا المالية خدمات تتصف بالكفاءة العالية، ما يؤدي إلى مرونة عملية المدفوعات والتحويلات المالية بالنسبة لتحويل الأموال من وإلى الخارج، وتمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى تقليل تكلفة عمليات تحويل الأموال؛
 - إن استعمال التكنولوجيا المالية يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري وهو بذلك يساهم بشكل كبير في تحسين أداء العمل الحكومي، من خلال زيادة تحصيل الإيرادات والعمل على ترشيد النفقات العمومية.
- ت. **تقنيات التكنولوجيا المالية:** ساهمت تقنيات التكنولوجيا المالية في جعل العمل البنكي أكثر كفاءة ومرونة، حيث تتباين هذه التقنيات بحسب مستوى التقدم التكنولوجي ومن بين أهم هذه التقنيات نذكر:

- **الذكاء الاصطناعي:** يساعد الذكاء الاصطناعي على تبسيط أداء العمليات والخدمات التي تقدمها البنوك للعملاء، حيث يتيح استعمال الذكاء الاصطناعي على تطوير الخدمات البنكية، من خلال تسريع العمليات المتعلقة بدراسة ملفات الإقراض والمراجعة والموافقة في فترة قصيرة وبدقة (طلحي و نهاد، 2023).

- **البلوكشين:** عبارة عن قاعدة بيانات موحدة، تعمل كسجل لعمليات الشراء والبيع أو أي شكل آخر للمعاملات، مما يسمح بتخزين المعلومة من دون فقدانها أو تعديلها أو حذفها وذلك باستخدام مفاتيح تشفير، ثم توزيعها على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمشاركين عبر العالم، بهدف خلق مجال احترازي وامني ضد أي تلاعب أو احتيال وهي بذلك تعد منصة أو تقنية قابلة للتطبيق لجميع القطاعات والمجالات (محمد و عبدالعزيز، 2024).

- **المدفوعات الالكترونية:** إن استعمال الانترنت والهواتف الذكية سمح في التوسع في استخدام التحويلات المالية الالكترونية، من خلال توفير خدمات بنكية واسعة، حيث تستخدم الهواتف حاليا للقيام بعمليات تمويل وتسديد مختلف العمليات والوصول إلى البيانات المتعلقة بالمؤسسات المالية، والاطلاع عليها من خلال القيام بمختلف التسديدات، ومتابعة تطور الاستثمارات مباشرة دون اللجوء الى تطبيقات بنكية، أو الوصول إلى موقع البنك (يونس غازي و وآخرون، 2025).

- **خدمات التمويل الجماعي:** تستعمل هذه التقنية التكنولوجية المالية بجلب المدخرات، وتوفير منصات تمويل جماعي مخصصة للمؤسسات والأفراد تهتم بمجالي الاستثمار والإقراض (حسن و آخرون، 2024).

ث. **مجالات التكنولوجيا المالية:** أحدثت التكنولوجيا المالية ثورة كبيرة في القطاع البنكي، حيث سمحت بظهور منتجات مالية أدت إلى تعدد مجالاتها نذكر منها:

- **تحسين خدمات العملاء :** تساهم التكنولوجيا المالية في توفير خدمات بنكية مبتكرة تعمل على توفير الوقت والسرعة، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف (عدنان، 2025) ؛

- **تحقيق الاستقرار المالي:** يسمح استعمال تقنيات التكنولوجيا المالية من ضمان الامتثال للقوانين التنظيمية الصادرة عن البنوك المركزية، وإدارة المخاطر وكشف الاحتيال (ملكية و يوسف، 2018) ؛ وفي ظل التوترات الجيوسياسية السائدة من جهة وتزايد التعامل مع قضايا مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من جهة أخرى، سيكون للتكنولوجيا المالية دور هام في الامتثال للقواعد التنظيمية للحد من منها (بوطريف و يونس، 2021).

- **تيسير التجارة الخارجية وتحويلات للعاملين في الخارج، وتوفير آليات تتميز بالكفاءة والفعالية .**

- **التمويل الشخصي:** حيث من خلال استعمال التقنيات التكنولوجية المالية سمح من متابعة الادخار والإنفاق الائتمان، وكذلك الالتزامات الضريبية من خلال الخدمات التقنية وتوفير قاعدة بيانات الأفراد (يونس و وآخرون، 2025).

- **تكنولوجيا التأمين:** تساهم التكنولوجيا المالية في سرعة تطور قطاع التأمين، من خلال ابتكار منتجات تأمينية باستخدام تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، حيث ظهرت منتجات تأمينية وفق الطلب من خلال منصات P2P للتأمين ومنصات للتوزيع الرقمي (فرحي، 2023).

2. العلاقة بين استخدام أدوات التكنولوجيا المالية وعرض النقود وتطور معدل التضخم

أ. العلاقة بين عرض النقود والتضخم:

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية المؤثرة على الاقتصاد، حيث عانت منها غالبية الدول وأضحت تتعايش معه، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار هو الهدف الأساسي لكافة السياسات الاقتصادية، وهو أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تساعد متخذي القرار على رسم السياسة العامة للدولة، ويعرف المعروض النقدي عند علماء الاقتصاد على أنه كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، أو الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بكل أنواعها (محمد و اخرون،، 2021) ، وبخصوص العلاقة بين عرض النقود و التضخم يعتبر العالم الاقتصادي تقي الدين المقرزي أول من تطرق إلى وجود علاقة سببية طردية بين ارتفاع الأسعار وكثرة النقد المتداول (دبات، 2017) ، ومن المتعارف عليه أن الكلاسيك يرون أن التغيرات في كمية النقود تنسم بالحياد، وأن النقود لا يكون لها نفع إلا في حين إنفاقها أي أن الطلب على النقود يكون فقط من أجل المعاملات، حيث تقتض ثبات سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات، وأن أي تغيير في كمية النقود سيحدث تغيير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار (ميلود و سعدية، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر 2000-2016، 2017) ، أما العرض النقدي عند كينز فاصطلح عليه بكمية النقود ويتكون من النقود الائتمانية إضافة إلى النقود الكتابية واعتبر كينز أن عرض النقود متغيرا خارجيا، وبخصوص العرض النقدي في إطار النظرية النقدية فقد انطلق فريدمان من افتراض أساسي يتمثل في استقلال العوامل المؤثرة في عرض النقود عن تلك المؤثرة في الطلب عليها، وأكد فريدمان إثبات الدراسات الميدانية صحة نظرية كمية النقود والكامنة أساسا في تكرار ملاحظة الارتباط الكبير بين التغيرات الكبيرة في العرض النقدي ومستوى الأسعار على المدى القصير ، وبحسب النظرية النقدية فانه وللد من التقلبات الاقتصادية يجب التحكم في العرض النقدي بمعدل ثابت يعادل معدل نمو الاقتصاد الوطني في الأجل الطويل ، بما يؤدي إلى استقرار جزئي للأسعار (نصر الدين، 2017) .

ب. العلاقة بين استخدام أدوات التكنولوجيا المالية و العرض النقدي

اختلف الاقتصاديون حول العلاقة بين استخدام أدوات التكنولوجيا المالية ومنها المدفوعات الالكترونية، وفعالية السياسة النقدية ، حيث يرى Berentsen أن ظهور النقود الالكترونية وإحلال التعامل بها سوف يكون له أثر كبير على القاعدة النقدية، وقد اوصى بتضمين النقود الالكترونية ضمن مكونات القاعدة النقدية للوصول إلى سياسة نقدية فعالة، كما يرى Hawkins and Sato أن اثر النقود الالكترونية على السياسة النقدية، يعتمد بدرجة كبيرة على مدى توافر البيانات الخاصة عن حجمها وهو أمر هام وفعال في مساعدة البنوك المركزية على إدارة السياسة النقدية (سلامي، 2020) ، وبالنسبة للتأثير المحتمل لأدوات التكنولوجيا المالية وعلى رأسها المدفوعات الالكترونية على عرض النقود وكمية وسائل الدفع الجارية، فهذا الأثر يتوقف على اثر أدوات التكنولوجيا المالية على حجم ميزانية البنك المركزي، ومدى حلولها محل النقود السائلة، حيث أن هذه الأخيرة تشكل المكون الأكثر في جانب الخصوم في ميزانية البنك المركزي في دول عديدة ، لذا فإن انتشار الكثيف لأدوات التكنولوجيا المالية، سيقصص من ميزانية البنك المركزي إلى حد بعيد، مما يؤثر على قدرة البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، هذا ويتوقف تأثير أدوات التكنولوجيا المالية على كمية وسائل الدفع الجارية M1 على عدة عوامل، أهمها قدرة الجهاز المصرفي على التوسع في الائتمان والاحتياطي القانوني لأرصدة المدفوعات الالكترونية (أدوات التكنولوجيا المالية) وحجم الطلب على الودائع، وهنا يجب أن نبين أن التحول إلى

استخدام أدوات التكنولوجيا المالية محل أوراق البنكنوت يمكن أن يؤثر في كمية وسائل الدفع الجارية بطريقتين: (بوزعور، 2008)

- أن إحلال أدوات التكنولوجيا المالية (المدفوعات الالكترونية) محل أوراق البنكنوت، سيؤثر مباشرة على كمية وسائل الدفع بتخفيض الطلب على النقود العادية؛
 - أن هذا التحول سيغير من رصيد الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وبالتالي من حجم الودائع الجارية بالعملة المحلية مما يغير بالتالي من إجمالي كمية وسائل الدفع .
- وهناك بعض المعايير لمعرفة مدى التطور في تكنولوجيا الابتكارات في التعاملات المالية، حيث يستخدم معيار CIM (Contract Intensive Money) من قبل الاقتصاديين في دراسة حالة الدول التي لا يتوافر فيها بيانات عن استخدام الابتكارات المالية، ووسائل الدفع الالكترونية، لمعرفة اثرها على الاقتصاد الوطني، ويقاس معيار CIM الأرصدة غير النقدية أو الودائع لأجل إلى إجمالي نسبة السيولة النقدية، وكلما اقتربت نسبة المعيار من الواحد صحيح كلما دل ذلك على ميل القطاعات الاقتصادية إلى الابتكارات المالية وبحسب المعادلة التالية (العيسي و اخرون، 2020):

$$CIM = (M2-M1) / M2$$

3. الدراسات السابقة: في إطار بحثنا على الدراسات والبحوث التي لها صلة بموضوع دراستنا، وجدنا ندرة للدراسات والبحوث التي كان لها نفس المقاربة لموضوع دراستنا، والتي ترتبط بين استخدام أدوات التكنولوجيا المالية وضبط عرض النقود كسبيل للتحكم في التضخم .

أ. دحية رباب ، اثر التكنولوجيا على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر -دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019 ، هدفت هذه الدراسة الى عرض وتحليل مجمل مسارات تجسيد واقع استخدام وسائل الدفع في الجزائر كالية لتحسين اداء الجهاز المصرفي وزيادة كفاءته، حيث عالجت الباحثة إشكالية هامة تتمحور حول مدى امكانية ادماج أنظمة وسائل الدفع الحديثة التي تفرضها التكنولوجيا المالية في العمل المصرفي في الجزائر وكيف تساهم هذه الأخيرة في تفعيل النظام المصرفي ، ولقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر منها: بات نظام الدفع الالكتروني ملموسا لدى مختلف فئات المجتمع الجزائري، كذلك تتوفر الجزائر على بنية تقنية لمعالجة اوامر الدفع اليا ، مع تحقيق امن ، وكفاءة انسيابية المدفوعات في جميع الاتجاهات ، كما تمثل جزءا اساسيا في النظام المالي.

ب. بوزيد سفيان ، دراسة نظرية لآثر النقود الالكترونية ، النقود الافتراضية على السياسة النقدية -حالة الجزائر، مجلة دفاتر بودكس، المجلد 11، 01، 2022، هدف الباحث من خلال الدراسة إلى تبيان اثر استخدام أدوات التكنولوجيا المالية على دور البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية ، حيث عالج إشكالية تمحورت حول ما هو اثر النقود الالكترونية والنقود الافتراضية على السياسة النقدية، وتوصل إلى نتائج نذكر منها:

يتوقف تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدي على مدى قدرة البنوك المركزية في التحكم والرقابة والإشراف على النقود الالكترونية، بالإضافة إلى انه في الواقع الجزائر لا يوجد أي تأثير للنقود الالكترونية والافتراضية على السياسة النقدية.

ت. محمد لعناني وآخرون، تقنية البلوكتشين في ضبط العرض النقدي من منظور الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، 2021، هدفت الدراسة الى تبيان ادوات ضبط عرض النقود في الاقتصاد الإسلامي في ظل استعمال تقنية البلوكتشين ، ولقد عالجت هذه الدراسة الاشكالية الاتية هل يمكن لتقنية البلوكتشين ان تؤدي دورا مهما في ضبط العرض النقدي من منظور الاقتصاد الإسلامي، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج منها:

ينمح نظام العملة الرقمية المركزية القائم على البلوكتشين بمعرفة الإصدار النقدي الجديد، بالإضافة إلى أن تطبيق نظام العملة الرقمية المركزية يؤدي إلى توجيه البنوك التجارية إلى تطبيق صيغ المشاركة الإسلامية.

ولتبرير موقع دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة الذكر، حيث تركز دراستنا الحالية على تحديد اتجاه العلاقة بين استخدام أدوات التكنولوجيا المالية في البيئة المالية والمصرفية الجزائرية ككل، وضبط المعروض النقدي للتحكم في التضخم من خلال استخدام هذه الادوات ، بينما دراسة محمد لعناني فعالجت الموضوع من منظور إسلامي، وما يميز دراستنا الحالية عن دراسة بوزيد سفيان انه اهتم في توجيه دراسته الى البحث على مدى فعالية البنك المركزي في استعمال أدواته لإدارة السياسة النقدية في ظل استعمال النقود الالكترونية والافتراضية ، أما دراسة دحية رباب فمجال دراستينا يتقاطع في عرض واقع استخدام أدوات التكنولوجيا المالية مع تركيزها بشكل أكثر على وسائل الدفع ومدى أهميتها في فعالية النظام المصرفي.

II. تحليل اثر استعمال أدوات التكنولوجيا المالية على ضبط عرض النقود في الجزائر:

1. الإطار القانوني والتشريعي للتكنولوجيا المالية في الجزائر

على ضوء حرص الجزائر على مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في قطاع التكنولوجيا المالية، وما يتيح من تطوير وعصرنة النشاط المالي والمصرفي، من خلال تقديم خدمات مالية متميزة، فقد أولى المشرع بوضع الأسس التشريعية والتنظيمية لدعم استخدام أدوات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، وذلك من خلال إصدار عدد من القوانين، حيث صدر القانون رقم 09-23 الذي يمثل الأرضية القانونية التي تركز اعتماد التكنولوجيا المالية و اعتماد الخدمات المالية عن بعد والعملات الرقمية، حيث ترخص المادة 90 إمكانية إنشاء بنوك رقمية، وبحسب المادة 74 تعتبر وسائل دفع، كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل، بما في ذلك العملة الالكترونية (الرسمية، قانون رقم 09-23 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي) ، وتم دعم استخدام أدوات التكنولوجيا المالية من خلال إصدار النظام رقم 04-24 سنة 2024 الذي يحدد الشروط الخاصة بتقديم تراخيص تأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنوك الرقمية، وبحسب المادة 2 منه يمكن للبنك الرقمي تقديم خدمات ومنتجات مصرفية، حصريا عبر قنوات خاصة أو منصات أو دعائم رقمية بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة، والمقصود بالتكنولوجيات الحديثة في هذا الإطار التكنولوجيا المالية (bank-of-algeria).

2. واقع تجربة استخدام أدوات التكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي الجزائري

أحدث استخدام أدوات التكنولوجيا المالية نقلة نوعية في قطاع الخدمات المالية والمصرفية فقد غيرت معالم هذا القطاع وذلك بإدخال تقنيات متطورة على الخدمات المالية المقدمة، بهدف زيادة التعامل الإلكتروني والحد من التعامل نقداً .

2. أ. حسب وسائل وتقنيات الدفع الآلي:

الجدول رقم (01): تطور وسائل وأجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر

السنة	عدد بطاقات الدفع الإلكتروني	عدد أجهزة الصرف الآلي البنكية العاملة	عدد محطات الدفع الإلكتروني العاملة	تجار الويب المندمجون في نظام الدفع عبر الانترنت
2016	-	1370	5049	-
2017	-	1443	11985	16
2018	-	1441	15397	22
2019	-	1621	23762	71
2020	-	3030	37561	83
2021	-	3053	37561	153
2022	-	3640	46263	291
2023	16509507	3848	53191	475
2024	19844903	3942	68140	510
ديسمبر 2025	21899581	4679	78774	644

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معلومات مجمعة من تجمع النقد الآلي (<https://giemonetique.dz>)

من خلال البيانات المحصل عليها من تجمع النقد الآلي خلال الفترة بين 2016- ديسمبر 2025 نلاحظ تطور استخدام وسائل التكنولوجيا المالية في الجزائر، حيث عرف استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني ارتفاع مستمر حسب البيانات المتحصل عليها بين عامي 2023 و 2025، كما نلاحظ أن عدد أجهزة الصرف الآلي البنكية العاملة قد شهد ارتفاعا حيث كان 1370 جهاز سنة 2016 ليبلغ 4679 جهاز في ديسمبر 2025، وبخصوص عدد محطات الدفع الإلكتروني العاملة فقد شهدت هي الأخرى ارتفاع متواصلا، مما يعكس السياسة المنتهجة لتبني استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، حيث بلغت نسبة الارتفاع بين عامي 2016 و 2020 حوالي 74.4 % لتستقر بين عامي 2020 و 2021 ثم تعاود الارتفاع وتبلغ النسبة بين عامي 2022 وديسمبر 2025 ما يقارب 70.3 % وشهدت نسبة الارتفاع في

السنتين الأخيرتين زيادة تقدر بـ 15.6%، أما ما تعلق بعدد تجار الويب المندمجون في نظام الدفع عبر الانترنت فتشير الأرقام إلى زيادة متباطئة خلال الفترة 2017 و 2021 ليعرف عام 2022 ارتفاع محسوسا ويعود ذلك لسبب إطلاق بوابة CIBWeb حيز الخدمة، كما شهد عام 2023 ارتفاع كبير نظرا لإدماج عدد من المؤسسات والإدارات العمومية في نظام الدفع عبر الانترنت على غرار المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للجمارك.

2.ب. حسب نشاط الدفع عبر محطة الدفع الالكتروني

الجدول رقم (02): تطور نشاط الدفع عبر محطة الدفع الالكتروني

السنة	قيمة المعاملات	حجم المعاملات
2016	444508902.40	65501
2017	861775368.90	122694
2018	1335334130.76	190898
2019	1916994721.11	274624
2020	4733820043.01	711777
2021	15113249499.92	2150529
2022	19343056538.17	2712848
2023	31518739249.37	3997165
2024	44563958073.88	5579708
ديسمبر 2025	89541400487.65	10093847

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معلومات مجمعة من تجمع النقد الالي (<https://giemonetique.dz>)

من خلال البيانات المحصل عليها من تجمع النقد الآلي خلال الفترة بين 2016- ديسمبر 2025 نلاحظ تطور حجم المعاملات من سنة الى اخرى، حيث بلغ حجم المعاملات 65501 معاملة عام 2016 ليرتفع الى 10093847 معاملة في ديسمبر 2025 ويعود الارتفاع المسجل في المعاملات بداية من عام 2020 الى 2025 إلى الانتشار الواسع لتشغيل البيني لبطاقات الذهبية، مما مكن من إجراء المزيد من عمليات الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني الخاصة بالبنوك، مما انعكس على الزيادة المتسارعة لعدد المعاملات المسجلة، وبخصوص قيمة المعاملات عرفت هي الأخرى تطور متسارعا.

2.ت. حسب نشاط الدفع على الانترنت

الجدول رقم (03):تطور نشاط الدفع على الانترنت في الجزائر

السنة	هاتف	نقل	تامين	مصدر فائورات	خدمة ادارية	عدد اجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي
2016	6536	388	51	391	-	7366	15009842.02
2017	87286	5677	2467	12414	-	107844	267993423.40
2018	138495	871	6439	29722	1455	176982	332592583.28
2019	141552	6292	8342	38806	2432	202480	503870361.61
2020	4210284	11350	4845	85676	68395	4593960	5423727074.80
2021	6993135	72164	8372	120841	155640	7821346	11176475535.96
2022	7490626	195490	23571	302273	153957	9048125	18151104423.96
2023	8400869	371317	36996	640485	4086659	15351354	32196672024.03
2024	9838682	758764	61739	1447168	5248922	19594482	51945560351.45
2025	12243812	1271387	97501	1811828	7648535	27123648	145069271749.0

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معلومات مجمعة من تجمع النقد الالي (<https://giemonetique.dz>)

من خلال البيانات المحصل عليها من تجمع النقد الآلي خلال الفترة بين 2016-2025 نلاحظ تطور حجم نشاط الدفع عبر الانترنت، فقد عرف نمو متسارعا خلال الفترة 2016-2025 ويتضمن هذا النشاط العديد من القطاعات الهامة موزعة على بعض الأنشطة كالنقل والتأمين وتسديد الفواتير، وتسديد الخدمات الإدارية .. الخ، حيث سجلت عام 2016 عدد إجمالي للمعاملات بلغ 7366 معاملة، ليصل إلى 27123648 معاملة عام 2025 ويعتبر قطاع الهاتف النشاط الأكثر من حيث حجم المعاملات عبر الانترنت، إذا ما تم مقارنته بباقي القطاعات الأخرى، كما تم تسجيل دخول تسديد حقوق الخدمات الإدارية عبر الانترنت سنة 2018 بعدد إجمالي للمعاملات قدر بـ 1455 معاملة، وذلك بفضل إدماج عدة خدمات إدارية منها تسديد حقوق التسجيل البكالوريا والرسوم الجامعية بالإضافة إلى دفع المستحقات الضريبية .

3. تحليل علاقة استخدام أدوات التكنولوجيا المالية بتطور المؤشرات النقدية في الجزائر

الجدول رقم (04): تطور بعض المؤشرات النقدية في الجزائر

السنوات	M2	M1	CIM M2-M1/M2	اشباه النقود	القاعدة النقدية	المضاعف النقدي	التضخم
2016	13816.3	9407	0.34	4409.3	5401.05	2.6	6.4
2017	14974.6	10266.1	0.31	4708.5	6176.70	2.4	5.59
2018	16636.7	11404.1	0.31	5232.6	6205.79	2.7	4.27
2019	16506.6	10975.2	0.34	5531.4	6632.93	2.5	1.95
2020	17659.6	11901.8	0.33	5757.8	6878.92	2.6	2.42
2021	20053.5	13350.3	0.33	6463.2	8142.7	2.5	7.23
2022	22955.3	15370.4	0.33	7584.9	9219.4	2.5	9.27
2023	24330.8	16318.8	0.33	8012.0	9477.7	2.6	9.32
2024	26528.9	17741.6	0.33	8787.3	10290.7	2.6	3.4

<https://www.bank-of-algeria.dz>**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على معلومات مجمعة من بنك الجزائر

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عرض النقود بالمفهوم الضيق 1M بلغ 9407 مليار دينار عام 2016 وفي عام 2018 عرف ارتفاعا ليبلغ 110404.1 مليار دينار لينخفض عام 2019 مسجلا مبلغ مقداره 10901.8 و يعود سبب هذا الانخفاض إلى الانخفاض القوي في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف بما فيها لدى بنك الجزائر، بشكل عام فإن هذا التراجع مصدره، تراجع الودائع تحت الطلب للشركة الوطنية للمحروقات ، ثم يرتفع ليصل إلى مبلغ قدره 17741.6 عام 2024، كما سجل عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 نمو واضح خلال المدة 2016-2024 على الرغم من الانخفاض المسجل عام 2019 ، إذ بلغ عام 2016 مبلغ قدره 13816.3 ليرتفع إلى 16636.7 عام 2018 ثم يتراجع عام 2019 ليبلغ 16506.6 ليرتفع بعدها بشكل تدريجي ومستمر ويبلغ عام 2024 ما قيمته 26528.9 مليون دينار ، كما لاحظ ان مسار واتجاه عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 غير متناسقا مع اتجاه ومسار تطور معدل التضخم خلال الفترة 2016-2024. بالنسبة للقاعدة النقدية نلاحظ انها عرفت خلال الفترة 2016-2024 ازدياد تدريجيا فنلاحظ ان معدل القاعدة النقدية قد انتقل من 5401.05 مليار دج عام 2016 إلى 10290.7 مليار دج عام 2024، اما ماتعلق بمعيار CIM الارصدة غير النقدية او الودائع لاجل الى اجمالي نسبة السيولة النقدية، فنلاحظ ان البيانات المسلة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2016-2024 ان نسب المسجلة اقل من الواحد صحيح وهذا يدل على ان القطاعات الاقتصادية مازال لا تستعمل الابتكارات المالية بالشكل اللازم.

III. الخلاصة:

يعد قطاع التكنولوجيا المالية مجال حديث يمكن وصفه بأنه نظام مالي رقمي مبتكر للمنتجات والخدمات العصرية، حيث له دور في التأثير في كافة العمليات البنكية والمالية، إلا أنه لا يزال حجمه النسبي في النظام المالي العام محدودا في معظم البلدان، ومع ذلك فإن قطاع التكنولوجيا المالية يتطور بسرعة، وأضحت بعض الشركات أكثر تركيزا على مجالات الخدمات المالي، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة نذكر :

- إن تأثير أدوات التكنولوجيا المالية على عرض النقود يتوقف على مدى انتشار استعمالها الواسع في التعامل، وعلى مدى قدرة البنك المركزي في التحكم والرقابة والإشراف على هذه الأدوات ؛
- لا تزال الجزائر متأخرة في مجال استعمال أدوات التكنولوجيا المالية ؛
- غياب ثقافة استخدام التكنولوجيا المالية مما حد من انتشارها الواسع؛
- القطاعات الاقتصادية في الجزائر متأخرة في استعمال الابتكارات المالية من جهة وبالشكل اللازم من جهة أخرى
- عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 غير متناسقا مع اتجاه ومسار تطور معدل التضخم خلال الفترة 2016-2024؛

كما يمكن اقتراح بعض التوصيات نذكر منها:

- ✓ إنشاء مراكز تهتم باستعمال أدوات التكنولوجيا المالية وترافق وتقدم الدعم والتمويل المؤسسات الناشئة
- ✓ إنشاء صندوق مالي لتوفير التمويل اللازم لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات الناشئة، بهدف دعم هذه الشركات لتطوير أدوات التكنولوجيا المالية ؛
- ✓ ضرورة التكوين والتحسيس بمزايا التقنيات المالية الحديثة، والتوعية بأهمية المالية الرقمية من خلال استخدام أدوات التكنولوجيا المالية؛
- ✓ يجب عصنة النظام المصرفي الجزائري بما يتناسب ومتطلبات رقمته الخدمات المصرفية؛

IV. الهوامش والإحالات:

1. bank-of-algeria. (s.d.). Consulté le 2026, sur <https://www.bank-of-algeria.dz> : <https://www.bank-of-algeria.dz>
2. bank-of-algeria. (s.d.). <https://www.bank-of-algeria.dz> . Consulté le 02 18, 2026, sur <https://www.bank-of-algeria.dz>
3. <https://giemonetique.dz>. (s.d.). <https://giemonetique.dz>. Consulté le 01 10, 2026, sur
4. <https://giemonetique.dz>. (s.d.). <https://giemonetique.dz>. Consulté le 01 10, 2026, sur
5. الجريدة ا, الرسمية. (s.d.). قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي . 13, (43) الجريدة الرسمية .
6. العبسي ع, & , اخرون. (2020). السياسة النقدية في ظل النقود الالكترونية دراسة وتحليل مؤشرات قياس الفعالية. مجلة العلوم الادارية والمالية. 162, (03) 04 ,

7. https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2022/07/Edaat-July-2022_R1.pdf 01 15, 2026, sur:
8. بنيزة، ش. &، بوكثير، ج. (2023). التعاون بين الشركات التكنولوجية المالية والمؤسسات المالية التقليدية من أجل تحقيق شمول مالي مستدام -عرض نماذج وتجارب ناجحة. مجلة التكامل الاقتصادي. 304, (01) 11 ,
9. بوزعرور، ع. (2008). النقود الالكترونية واثرها على السياسة النقدية. مجلة معهد العلوم الاقتصادية. 207, (04) 12 ,
10. بوطريف، ل. &، بيونس، ش. (2021). واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية. 472, (2) 5 ,
11. جازية، ح. &، قصي، ج. م. (2023). واقع استخدام التكنولوجيا المالية لتحسين الخدمات المالية الرقمية في الجزائر دراسة تحليلية لعينة من المصارف العمومية. مجلة العلوم المالية والمحاسبية. 243, (10) 03 ,
12. حسن اخرون، (2024). التكنولوجيا المالية في العراق –الواقع والتحديات وسبل المواجهة. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية 22، عدد خاص. 271 ,
13. دبات، ا. (2017). اثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية , 01 (01), 139.
14. ساوين، ق. م.، فريدون، ن. ك. &، باسمه، ف. ا. (2025). اثر استخدام منتجات التكنولوجيا المالية في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة -دراسة تحليلية في المصارف العراقية العاملة في اقليم كوردستان العراق. المجلة العراقية للعلوم الادارية. 21, 139 ,
15. سلامي، ب. (2020). فعالية السياسة النقدية في ظل النقود الالكترونية دراسة تحليلية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. 503, (03) 12 ,
16. طلحي، ك. &، نهاده، ز. (2023). دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية بيت التمويل الكويتي نموذجاً. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية. 37, (7) 4 ,
17. عبد، ش. (2025). التكنولوجيا المالية واثرها على رقمنة الاقتصاد في العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. 88, (12) 02 ,
18. عدنان، ط. ك. (2025). دور التكنولوجيا المالية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة استطلاعية لعينة من موظفي المصرف العقاري فرع ديالى ومصرف جيهي للاستثمار والتمويل الاسلامي فرع بغداد. مجلة خزان للعلوم الاقتصادية والادارية , 02 عدد خاص. 58 ,
19. فرحي، ز. (2023). التكنولوجيا المالية كالية لتحقيق الميزة التنافسية على مستوى البنوك الإسلامية دراسة حالة لفروع مصرف السلام الناشطة على مستوى ولايات الشرق الجزائري. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة , (2) 8 , 179.
20. محمد، ق. &، عبدالعزيز، ط. (2024). دور الاستراتيجية الرقمية في تبني التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية - الامارات العربية المتحدة نموذجاً، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. 171, (02) 16 ,
21. محمد، ل. &، اخرون، (2021). دور تقنية البلوكتشين في ضبط العرض النقدي من منظور الاقتصاد الاسلامي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. 158, (01) 14 ,
22. ملكية، ب. ع. &، يوسف، س. (2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. 93, (03) 07 ,
23. ميلود، و. &، سعدية، ح. (2017). دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر. 2000-2016. مجلة التنمية الاقتصادية. 323, (01) 02 ,

24. نصر الدين ب. (2017). محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه مع دراسة حالة الجزائر. اطروحة دكتوراه -07, 09. جامعة الجزائر.
25. نورا رعد ه & ., ايسر ياسين ف. (2025). اثر تطبيق ابتكارات التكنولوجيا المالية (Fin Tech) على تنمية المؤسسات المالية في العراق للمدة من 2010-2022. مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية. 44, (1), 4 . ,
26. يونس غازي ر. ر. ا. & ., واخرون, (2025). دور الذكاء الاصطناعي في تطوير التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية دراسة حالة مصرف العراق الاول . FIB. مجلة وارث العلمية (7, عدد خاص. 83,) ,
27. يونس غ. ر. & ., واخرون. (2025). دور الذكاء الاصطناعي في تطوير التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية دراسة حالة مصرف العراق الاول . FIB. مجلة وارث العلمية (7, عدد خاص. 83,) ,